

أثر الأداء المؤسسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
دراسة قياسية باستخدام ARDL خلال الفترة (1995-2019)

The impact of institutional performance on attracting foreign direct investment to Algeria
Econometric study using ARDL during the period (1995-2019)

ط. د. : حديدي عابد^{1*} ، أ.د: شريط عابد²

1 المدرسة العليا للتجارة - جامعة منوبة (تونس)، hadidiabed@gmail.com.

2 كلية العلوم الاقتصادية - جامعة ابن خلدون - تيارت (الجزائر)، cheriet14@gmail.com.

تاريخ الاستلام: 2020/06/25 تاريخ القبول: 2020/07/02 تاريخ النشر: 2020/07/14

Abstract:

Most developing countries, including Algeria, are keen to attract foreign direct investment, facilitate their flows as one of the most important sources of external financing and one of the means to increase productivity, improve economic indicators and achieve sustainable development, by improving the quality of their institutions, This study assesses the impact of enterprise quality on attracting foreign direct investment to Algeria during the period (1995-2019), using the Distributed Slowdown Regression Model (ARDL), and using economic determinants and indicators of free freedom. Sadat, which reflects the economic institutional quality and two indicators of governance for the World Bank, which represents the political institutional quality, we have found a common integration between the quality of institutions and foreign direct investment through testing the limits of joint integration and the value of F-statistic calculated greater than the higher critical value at a significant level at 1% 2.5%, 5% and 10%.

Keywords: Foreign Direct Investment, The quality of institutions, international indicators, model ARDL

ملخص:

تحرص معظم الدول النامية بما فيها الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل تدفقاتها، باعتبارها أحد أهم مصادر التمويل الخارجية وأحد وسائل زيادة وتنوع الإنتاج، وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تحسين جودة أداء مؤسساتها و تهدف الدراسة إلى تقييم أثر نوعية وأداء المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2019)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وباستخدام المحددات الاقتصادية، ومؤشرات الحرية الاقتصادية التي تعكس الجودة المؤسسية الاقتصادية، زيادة على مؤشرات أخرى للحكومة السياسية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين نوعية المؤسسات و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك وقيمة F-statistic المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستويات معنوية (1%، 2.5%، 5% و 10%).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، نوعية المؤسسات، مؤشرات الدولية، نموذج (ARDL).

JEL Classifications C5, G15, G21, E4

1. مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أسرع الأنشطة الاقتصادية نمواً في جميع أنحاء العالم بعد التجارة الدولية، لما له من أهمية للعديد من البلدان الراغبة في تحسين بيئتها الاستثمارية ومن ثم جاذبيتها لإستقطاب أكبر قيمة منه، للرفع من مستوى النمو الاقتصادي وتنوع الإنتاج، وبالتالي التقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا لتطوير طرق الإنتاج واكتساب الخبرات والمهارات وصولاً إلى تحقيق التنمية وضمان الاستقرار والنمو الاقتصاديين، وتعزيز القدرات التنافسية في الأسواق العالمية.

حيث عرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس المصالح الدائمة التي تحقق وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار، وأيضاً يتمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في الإدارة وتسيير المؤسسة بعد امتلاكه ما يعادل أو يفوق 10% من الأسهم العادية في مجلس الإدارة، وعندما يصبح المستثمر يملك أقل من 10% من الأسهم العادية في مجلس الإدارة، يسمى هذا بالاستثمار المحفظي.

تحرص معظم الدول النامية بما فيها الجزائر، على تنشيط الاستثمار بشكل عام واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، وتسهيل تدفقاته باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجي وأحد وسائل زيادة وتنوع الإنتاج، وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك عملت مختلف الدول، بما فيها الجزائر على إقرار سياسات مالية استثمارية، موجهة بصورة متزايدة نحو الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة التي يصب مجملها في تحسين المناخ الاستثماري، وتعزيز البيئة الناعمة لتدفقات رؤوس الأموال ومختلف أنواع الاستثمار بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتحسين البيئة المؤسسية ونوعية المؤسسات.

إشكالية البحث:

تسعى الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تطرحها المنظومة الاقتصادية بالجزائر في مجال الاستثمار ومناخه ضمن مجموعة من المتغيرات التي تحكمه، يمكن بلورتها في سؤال رئيسي نعتبره إشكالية البحث:

" ما مدى تأثير أداء ونوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟ "

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح أهم الأسئلة الفرعية للإجابة عنها من خلال هذا البحث:

كيف تؤثر مؤشرات الأداء المؤسسي على ديناميكية الأداء الاقتصادي الجزائري في تحسين البيئة الاستثمارية؟

ما مدى فعالية ومساهمة البعد المؤسسي في توجيه علاقة المؤسسة بالاستثمار الأجنبي؟

هل نوعية المؤسسات لها تأثير مباشر على جاذبية الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر؟ وماهي التفسيرات الاقتصادية للدراسات

القياسية في ذلك؟

فرضيات البحث

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ونضع منهجاً للبحث، فإننا نطرح فرضيتين للإختبار كمنطلق لتجسيد وبلورة وتحديد معالم الموضوع.

مؤشر الحرية الاقتصادية والسياسية كمكون للبعد المؤسسي له علاقة إيجابية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

للبعد المؤسسي دور في نقل التكنولوجيا وتحقيق كفاءة السياسة الاقتصادية، من خلال بيئة استثمارية جاذبة.

أهداف البحث

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، وفيما يخص هذه الدراسة حول

أثر أداء ونوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فهي تهدف لتحقيق أهداف لعل من أهمها:

دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تحليل مؤشرات ومكونات وضعية البيئة المؤسسية في الجزائر.

تحديد العلاقة السببية بين البعد المؤسسي وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

منهج و حدود البحث

زيادة على الدراسة النظرية بالوصف والتحليل، اعتمدنا المنهج القياسي للوصول الى نتائج كمية في قياس مستوى نوعية وأداء المؤسسات ومدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) كأسلوب قياسي خلال الفترة (1995-2019)، عن طريق برنامج EViews10.

أهم الدراسات في الموضوع

تظهر أهمية العوامل الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية في تحديد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات الاقتصادية، و يمكن الإستشهاد بدراسات Basi (1963) الذي قام بالتحقيق في أثر عدم الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر (Schneider & B. S. Frey., 1985, pp. 161-175).

الملاحظ في السنوات القليلة الماضية عودة الاهتمام بهذا الموضوع مع التركيز بشكل خاص على العوامل التي تمثل الجودة المؤسسية، مما أدى إلى وجود مؤلفات تربط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات، بحيث ساهمت عدة عوامل مرتبطة بالمؤسسة في ظهور هذا الاهتمام. فقد بينت دراسة North (1990) الوعي المتزايد بالدور الهام الذي تلعبه المؤسسات في تشكيل الحوافز للاستثمار والأنشطة الاقتصادية بشكل عام، واهتمام المستثمرين الأجانب اهتماما أكبر بالجودة المؤسسية مقارنة بالأصول الطبيعية التقليدية كميزة موقعية لبلد مضيف محتمل (Bevan & S, 2004, pp. 43-64) ومع أخذ هذه العوامل في الحسبان من الطبيعي العثور على مثل هذا الاهتمام بالتحقيق في دور المؤسسات وتحديد تدفقات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك من الضروري ربط الأطر التي تتناول محددات الاستثمار الأجنبي بتلك التي تتناول أثر الأداء المؤسسي على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعلى حوافز الاستثمار بشكل خاص. ويعتبر النموذج الانتقائي لـ Dunning أو نموذج (OLI) أحد أهم طرق إيجاد العلاقة بين السلوك المؤسسي وحجم تدفق الرأسمال الأجنبي، حيث تم تطوير النموذج الانتقائي لـ Dunning بشكل أساسي لشرح سلوك المؤسسات متعددة الجنسيات، أي شرح سبب امتلاك الشركات لمرافق إنتاج أجنبية، واستخدم على نطاق واسع وذلك لتحليل محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (Gastanaga V. M. & B, 1998) ومن ناحية أخرى فإن وجهات نظر North حول المؤسسات تتعلق بشكل أساسي بأثر المؤسسات على الأنشطة الاقتصادية والاستثمار، ولكن يمكن تطبيقها أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة (Bailey, 2017, pp. 139-148): على العوامل المؤسسية مثل المؤسسات الديمقراطية، الاستقرار السياسي، سيادة القانون، الفساد، والمكونات الثقافية، وهي عوامل مهمة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد خلصت الدراسة بأن العوامل المؤسسية أكثر تأثيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الناشئة مقارنة بالبلدان المتقدمة، وأثر العوامل المؤسسية أقوى في البلدان الناشئة الآسيوية مقارنة بتلك الموجودة في أمريكا الشمالية و أوروبا.

- دراسة (Joseph DJAOWE and Woukam BOUBA, 2018) تقدم هذه الورقة تحليلاً نظرياً وتجريبياً لأثر الجودة المؤسسية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الكاميروني. وقدما تفسيراً للعلاقة بين التباين في العوامل التوضيحية الناتجة عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للكاميرون، وذلك من خلال النمذجة الاقتصادية القياسية باعتماد أسلوب VAR (نمذجة الانقلاب الذاتي المتجه) للفترة من 1996 - 2014. وكانت نتائج الدراسة التأكيد على تأثير سلمي وهام للفساد والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الكاميرون. وبالتالي يجب أن تركز تدابير السياسة الاقتصادية على التنفيذ المكثف لوسائل مكافحة الفساد، والمحافظة على استمرار الاستقرار السياسي.

- دراسة (Huifen Cai, 2018) عن تأثيرات المؤسسات وتفاعلها مع مستويات البحث والتطوير (R&D) الخاصة بالشركات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الصين، بناءً على عينة من 680 شركة من الاتحاد الأوروبي (EU) خلال الفترة من 1998 - 2008. باستخدام أساليب تقدير بيانات الفريق وزيادة تعزيزها عبر تقنية التحقق من الصحة. تشير نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار

الأجنبي المباشر لدول الاتحاد الأوروبي في الصين يتأثر بمؤسسات البلد المضيف، مما يقدم الدعم للنظرية المؤسسية. وأن حكم القانون والإصلاحات المؤسسية والتفاعل بين الإصلاحات المؤسسية والبحث والتطوير، لها أثر كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين.

- دراسة حول (F & J, 2019) تقييم تأثير الحكم الراشد والديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الغنية بالنفط. باستخدام معادلة الجاذبية لمجموعة بيانات تغطي 182 دولة خلال الفترة 2003-2012. تؤكد النتائج المتوصل إليها أن الامتثال لحكم القانون، وانعدام الفساد، والاستقرار السياسي والديمقراطية يمكن أن يعزز روابط الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من خلال الهامش الواسع. ولا يمكن أن تستبعد النتائج "لعنة النفط"، مما يعني أن منتجي النفط أقل جذبا لمشاريع الحقول الخضراء الجديدة مقارنة ببلدان مماثلة بدون نفط. وعلى عكس الدراسات الأخرى، يظهر أن تأثير البعد المؤسسي لا يقوضه بالضرورة وجود الموارد الطبيعية.

- دراسة تبحث (Sabir, Rafique, & Abbas, 2019) هذه الدراسة في تأثير الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باستخدام بيانات الفرق بين البلدان المنخفضة الدخل وذات الدخل المرتفع لفترة العينة 1996-2016 بطريقة اللحظات المعممة للنظام (GMM). تؤكد النتائج العملية أن الجودة المؤسسية لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل مجموعة من البلدان. إن حجم معاملات التحكم في الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والصوت والمساءلة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل أكبر في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية. خلصت هذه الدراسة إلى أن الجودة المؤسسية هي أحد المحددات الأكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة، وتم الاستنتاج أن الجودة المؤسسية هي عامل محدد أكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية.

- دراسة (هاشي و فيصل، 2019، الصفحات 58-77) تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المقترح من قبل Pesaran and al (2001)، وباستخدام مؤشرات الحرية الاقتصادية التي تعكس الجودة المؤسسية الاقتصادية ومؤشرات الحكومة التي تمثل الجودة المؤسسية السياسية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الجودة المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أظهرت النتائج إلى أن مؤشر الحرية الاقتصادية وحرية الاستثمار بالإضافة إلى الجودة التنظيمية والاستقرار السياسي لهم تأثير إيجابي ومهم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى الطويل، كما تبين أن مؤشر الفساد تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (ميزان المدفوعات) إلى الجزائر

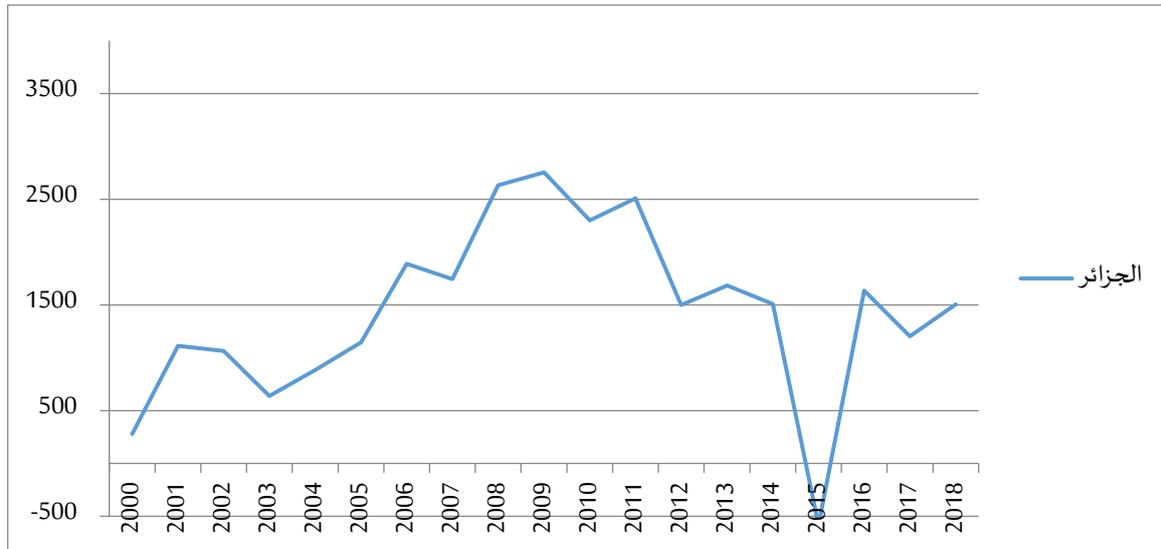
تحظى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأهمية كبيرة لما تلعبه من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية لدى الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، لذا كان على هذه الأخيرة تسطير مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وبالرغم من الإصلاحات والتعديلات التي طرأت على مختلف التشريعات المنظمة للاستثمارات وتوفير المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين إلا أن النتائج لم ترق للمستوى المطلوب.

وسعى منا لمعرفة مدى نجاح أو فشل الجزائر في مجال تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده، سنحاول دراسة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها.

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2000-2018)، ذلك راجع لاختلاف الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار فيها. حيث نلاحظ من خلال الشكل (1) أدناه،

الشكل رقم (1): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليون دولار



Source: UNCTAD (2019). <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

ارتفاع قيمته من 280 مليون دولار عام 2000 إلى 1113 مليون دولار عام 2001، وهو ما يعني ارتفاعا قدره أربع مرات ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصة مركب الحجار لفائدة شركة ESPAT الهندية. كما ارتفعت تلك التدفقات لتصل إلى 1888 مليون دولار عام 2006 نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، وعرفت سنة 2009 تزايدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر رغم الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، حيث بلغت قيمتها 2754 مليون دولار وتعد أكبر قيمة سجلتها الجزائر خلال الفترة 2000-2018، في حين سجلت استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 584 مليون دولار عام 2015، ما يعني عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية بسبب بطء وتعقد الإجراءات وغياب الرد السريع للمؤسسات المكلفة بالاستثمار، وكذلك إلزام المستثمرين بقاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، وأيضا بتأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية وانخفاض أسعاره في الأسواق الدولية، ثم سجلت ارتفاعا خلال الفترة 2016-2018 لتصل إلى حوالي 1506 مليون دولار. هذه الأرقام بطبيعة الحال لا تعكس الحجم الحقيقي للجزائر ولا الإمكانيات التي تتمتع بها من مساحة شاسعة وسوق كبيرة وإمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة وغيرها من المحفزات التي تجذب المستثمرين الأجانب.

3. مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom)

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن كل من معهد Heritage Foundation وصحيفة Wall Street وذلك منذ سنة 1995، كما يهدف إصدار هذا المؤشر إلى تقييم وقياس مدى تجانس السياسات المنتهجة في مختلف الدول مع مؤسساتها المختلفة التي تعنى بدعم الحرية الاقتصادية، ويرجع مفهومها إلى حماية الحقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتقدير روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من مستلزمات حماية المصلحة العامة (تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية، 2019).

كما أن مؤشر الحرية الاقتصادية يساهم في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القوانين، وصنفت الجزائر ضمن مؤشر الحرية

الاقتصادية (دليل المؤشر:، 2014) الصادر سنة 2014 عن معهد Heritage Foundation وصحيفة Wall Street في المرتبة الدول العشرين الأكثر تدهورا في مجال الحرية الاقتصادية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1). أن الجزائر تتميز بحرية اقتصادية ضعيفة طيلة سنوات الدراسة، إذ أن قيمة المؤشر تراوحت ما بين 50-59.9، ووقد تراجعت سنة 2015 إلى أقل من 50 أي بلغت قيمتها 48.9 ما يعني انغلاق أكثر، ثم ارتفعت في سنة 2016 لتصل إلى 50.1، ثم عادت وانخفضت خلال السنوات، 2017 و 2018، 2019 لتصل إلى 46.2 مما يعني انعدام الحرية الاقتصادية في الجزائر بتراجعها سنة 2019 بـ 3.9 نقطة مقارنة بسنة 2016، 50.1 من أصل نقطة 100، وأرجع المؤشر الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار إلى إدارة الإنفاق العمومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد حيث بلغت قيمته سنة 2014، 45 مقارنة بسنة 2019 لتصل إلى 30 نقطة، كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويبقى رصيدها أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية (محمد أمين، 2017، صفحة 139).

الجدول رقم(1): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1996-2019

السنوات	المؤشر الكلي	حرية الأعمال	الحرية التجارية	حرية الاستثمار	الحرية المالية
1996	54.5	70.0	54.2	50.0	50.0
1997	54.9	70.0	54.2	50.0	50.0
1998	55.8	70.0	54.2	50.0	50.0
1999	57.2	70.0	54.2	50.0	50.0
2000	56.8	70.0	39.6	50.0	50.0
2001	57.3	70.0	59.6	50.0	50.0
2002	61.0	70.0	60.0	70.0	50.0
2003	57.7	70.0	50.4	70.0	30.0
2004	58.1	70.0	55.0	70.0	30.0
2005	53.2	70.0	54.4	50.0	30.0
2006	55.7	74.8	61.0	50.0	30.0
2007	55.4	73.7	66.0	50.0	20.0
2008	56.2	73.6	68.8	40.0	30.0
2009	56.6	72.5	68.6	50.0	30.0
2010	56.9	71.2	70.7	45.0	30.0
2011	52.4	69.4	72.8	20.0	30.0
2012	51.0	66.3	72.8	20.0	30.0
2013	49.6	65.2	67.8	20.0	30.0
2014	50.8	66.3	60.8	45.0	30.0
2015	48.9	66.6	60.8	25.0	30.0
2016	50.1	62.1	60.8	30.0	30.0
2017	46.5	62.1	63.3	35.0	30.0
2018	44.7	68.1	63.5	25.0	30.0
2019	46.2	61.6	67.4	30.0	30.0

Source : <https://www.heritage.org/index/explore.aspx?view=by-region-country-year>

وأضاف المصدر ذاته أن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية مقارنة بدول مجاورة، واصفا إياه بالمكبوت، كما أشار التقرير أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح

الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهمين عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرتها مرهقة ومعقدة للمستثمرين، وعلى صعيد المؤشرات الفرعية الأخرى نجدها جيدة، كمؤشر حرية الأعمال بلغت قيمته سنة 2019، 61.6 نقطة و مؤشر الحرية التجارية في نفس السنة 67.4 نقطة، بينما المؤشرات الأخرى فقد شهدت تراجعا في معظمها وحتى الانفاق الحكومي الذي كان المحرك الرئيسي تراجع بسبب انخفاض اسعار البترول حيث بلغت قيمته سنة 2019، 48.7 نقطة مقارنة بعام 2016، 59.4 نقطة أي انخفاض بـ 10.7.

فمن خلال التقارير السابقة حتى آخر تقرير للحرية الاقتصادية لسنة 2019 والذي يشمل 186 دولة، تعتبر الجزائر من الدول المكبوتة اقتصاديا وحريتها ضعيفة جدا ولذلك تحتاج إلى مزيد من التحسينات والإصلاحات، وخصوصا حرية الاستثمار والتي تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي باستثناء الفترة (2002-2004)، التي شهدت قيمة المؤشر الخاص بحرية الاستثمار تحسنا وكانت قيمة المؤشر على التوالي (14/70)، (13/70) و (13/70)، واعتبرت كدولة عالية الحرية في الاستثمار، ثم بدأت قيمة المؤشر الفرعي في انخفاض لتصل خلال الفترة (2016-2019) حوالي 35 نقطة.

4. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

يصدر مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Doing Business) منذ سنة 2003، في التقارير السنوية حول ممارسة أنشطة الأعمال التابعة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، 2009)، يقيس مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مختلف الإجراءات الحكومية والقوانين التي تمس أنشطة الأعمال لـ 190 بلدا وذلك خلال سنة 2019، حيث يعتبر هذا المؤشر مؤشرا مركبا يتكون من عشرة مؤشرات تقيس الإجراءات الحكومية التي تؤثر على عشر مراحل والمتمثلة في: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، فرض العقود و حل الاعسار(تصفية النشاط التجاري). ونلاحظ من الجدول (2) أن ممارسة الأعمال في الجزائر يتسم بالصعوبة والتعقيد، وهذا ما تعكسه المراتب المتأخرة بالنسبة للمؤشرات الفرعية لممارسة الأعمال، حيث وصف البنك الدولي في تقريره الأخير بأن مناخ الأعمال في الجزائر يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين، وذلك بالنظر إلى العديد من التشوهات التي تشوبه والمتمثلة في الإجراءات المعقدة وكذا الطابع المركزي المميز لاتخاذ القرارات حتى البسيطة منها والمتعلقة بالوثائق اللازمة لبدء المشروع، إضافة إلى التعسف الإداري والبيروقراطية وكذا ضعف أداء بعض الهيئات والمنظمات ذات الصلة بالاستثمار.

الجدول رقم (02): وضع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال للفترة (2016-2019)

السنوات/ الترتيب العالمي				المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال
2019	2018	2017	2016	
150	145	142	145	بدء النشاط التجاري
129	146	77	122	استخراج تراخيص البناء
106	120	118	130	الحصول على كهرباء
165	163	162	163	تسجيل الملكية
178	177	175	174	الحصول على الائتمان
168	170	173	174	حماية المستثمرين الأقلية
156	157	155	169	دفع الضرائب
173	181	178	106	التجارة عبر الحدود
112	103	102	176	فرض العقود
76	71	74	93	حل الاعسار(تصفية النشاط التجاري)

Source: Doing Business Training For Reform, (2019), p: 153.

وبناءً على ذلك صنفت الجزائر في المرتبة 157 عالمياً سنة 2019 من أصل 190 دولة يشملها هذا المؤشر بما في ذلك المؤشرات الفرعية العشرة المكونة له، ويمكن القول أن وضع الجزائر جاء متأخراً في معظم هذه المؤشرات لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال مقارنة بدول مجاورة، حيث سجلت الجزائر تراجعاً على مستوى بدء النشاط التجاري واحتلت المركز 150 في سنة 2019 مقارنة بالسنة 2018 حيث سجل المرتبة 145، استخراج تراخيص البناء (المركز 129)، الحصول على كهرباء المركز (106)، تسجيل الملكية المركز (165)، الحصول على الائتمان المركز (178)، حماية المستثمرين الأقلية المركز (168)، دفع الضرائب المركز (156)، التجارة عبر الحدود المركز (173)، فرض العقود المركز (112)، والملاحظ من خلال المؤشرات الفرعية فأفضل مؤشر في الترتيب هو مؤشر حل الاعسار مما سجل المرتبة (76) لسنة 2019. (عبد العزيز و امنة، 2019، الصفحات 68 - 69)

وأمام هذا الوضع المتسم بصعوبة بيئة الأعمال في الجزائر، وقصد تصنيف هذه البيئة ضمن القائمة القصيرة للمستثمرين، يستلزم على الجزائر التحسين المتواصل لمناخها الاستثماري ليس فقط على مستوى الإجراءات المؤسساتية والتنظيمية المشجعة للاستثمار، وإنما أيضاً بالمكونات الأخرى لبيئة الأعمال التي تسمح بازدهار نشاط المستثمرين بما يتناسب مع ميزات الموقع المقترحة.

5. الدراسة القياسية لأثر نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتمثل الهدف الرئيسي في تحليل أثر نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك باستخدام ARDL خلال الفترة (1995-2019).

وبالتالي إستناداً إلى النظرية الاقتصادية وفضلاً عن النماذج التجريبية في الدراسات السابقة حول نفس الموضوع (أنظر على سبيل المثال الدراسات التالية: Bevan Estrin et al. 2004 ; Henisz and Williamson, 1999; Ivan .K, Espen.V, 2004; Quan.Li ,Adam.R,2003; Federico Carril-Caccia and al,2019)، فإنه سيتم تقدير المعادلة، وذلك لقياس أثر نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2019):

$$\begin{aligned} LFDI_t = & \alpha + \beta_1 \cdot GDP + \beta_2 \cdot Average + \beta_3 \cdot Inflation + \beta_4 \cdot Open + \beta_5 \cdot Eco_Growth \\ & + \beta_6 \cdot Unempoyment + \beta_7 \cdot Pol_sta + \beta_8 \cdot Control_Corr + \\ & \beta_9 \cdot Fiscal_Free + \beta_{10} \cdot Tra_Free + \varepsilon_t \\ t = & 1, 2, \dots, T \end{aligned}$$

حيث:

t = الفترة الزمنية؛

T = المشاهدات؛

LFDI = لوغاريتم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ويمثل المتغير التابع؛

GDP = نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

Average = متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

Inflation = التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%)

Open = تجارة البضائع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي % = الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي؛

Eco_Growth = النمو الاقتصادي: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (%)

Unempoyment = معدل البطالة (%)

Pol_sta = الاستقرار السياسي؛

Control_Corr = مكافحة الفساد؛

Fiscal_Free = الحرية المالية؛

Tra_Free = الحرية التجارية؛

ϵ_t = حد الخطأ العشوائي أو البواقي؛

α = الحد الثابت؛

β_i = معاملات؛

بالنسبة للمؤشرين مكافحة الفساد والاستقرار السياسي قيمتهما محصورة ما بين 2,5 و -2,5 أي عند 2,5 قوي و عند -2,5 ضعيف .

1.5 النتائج التجريبية

قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه من المهم إجراء اختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة درجة استقرار المتغيرات والذي يسمح لنا بالبداية بتطبيق نموذج ARDL ، لأن النموذج لا يعمل بدقة إذا كان هناك بعض المتغيرات مستقرة في حالة الإختلاف الثاني أي (2)ا .

1.1.5 نتائج اختبار جذر الوحدة (الإستقرارية)

يتم تحديد درجة التكامل كل متغير مستخدم في الدراسة بإستخدام أكثر الطرق شيوعا وإستخداما لغرض إختيار السلاسل الزمنية ومتمثلة في: إختبار (Augmented Dickey-Fuller Test) ADF، إختبار (Philips-Perron Test) PP، وقد تم حساب عدد الإبطاء الزمني الأمثل (درجة التأخر) بناء على أصغر قيمة يأخذها معامل Schwarz و Akaike .

الجدول رقم (3) : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة بإستخدام ADF

Null Hypothesis: the variable has a unit root													
At Level													
		LFDI	GDP	AVERAGE	INFLATION	OPEN	ECO_GROWT	UNEMPOY	POL_STA	CONTROL_C	ORR	FISCAL_FREE	TRA_FREE
With Constant	t-Statistic	-4.87	-	-	-	-1.51	-3.51	-1.87	-	-	-	-	-2.03
	Prob.	0.00	0.02	0.15	0.00	0.51	0.02	0.34	0.69	0.51	0.40	0.27	
		***	**	n0	***	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.76	-	-	-	-1.29	-4.05	0.07	3.17	1.91	1.76	-	-2.70
	Prob.	0.00	0.07	0.40	0.00	0.87	0.02	0.96	0.12	0.62	0.69	0.25	
		***	*	n0	***	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.07	-1.199	-1.022	-1.577	-0.01	-1.03	-	-1.367	-0.015	-1.238	-	0.18
	Prob.	0.70	0.20	0.27	0.11	0.64	0.26	0.01	0.15	0.62	0.19	0.73	
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference													

		d(LFDI)	d(GDP)	d(AVERAGE)	d(INFLATION)	d(OPEN)	d(ECO_GROWT)	d(UNEMPOY)	d(POL_STA)	d(CONTROL_CO RR)	d(FISCAL_FREE)	d(TRA_FREE)
With Constant	t-Statistic	-8.02	-	-	-	-4.56	-8.97	-3.61	-	-	-	-6.17
	Prob.	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.01	0.00	0.00
		***	***	***	***	***	***	**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-	-4.68	-8.82	-3.71	-	-	-	-6.02
	Prob.	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.04	0.01	0.04	0.00	0.00
		***	***	***	***	***	***	**	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.15	-	-	-	-4.66	-9.10	-2.60	-	-	-	-6.24
	Prob.	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00
		***	***	***	***	***	***	**	***	***	***	***

الجدول رقم (4) : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام "PP"

Null Hypothesis: the variable has a unit root												
At Level												
		LFDI	GDP	AVERAGE	INFLATION	OPEN	ECO_GROWTH	UNEMPLOYMENT	POL_STA	CONTROL_COR	FISCAL_FREE	TRA_FREE
With Constant	t-Statistic	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	4.87	3.45	2.30	9.01	1.55	3.59	1.76	0.00	1.79	1.67	1.89
		0.00	0.02	0.18	0.00	0.49	0.01	0.39	0.79	0.38	0.43	0.33
		***	**	n0	***	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	4.76	3.4	2.21	11.57	1.27	4.1	1.03	2.58	2.14	1.76	2.7
		0.00	0.07	0.47	0.00	0.87	0.02	0.92	0.29	0.50	0.69	0.25
		***	*	n0	***	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.21	1.01	1.02	5.61	0.09	1.23	2.35	2.01	0.23	1.41	0.97
	Prob.	0.74	0.27	0.27	0.00	0.46	0.19	0.02	0.04	0.59	0.14	0.91
		n0	n0	n0	***	n0	n0	**	**	n0	n0	n0
At First												

Difference		d(LFDI)	d(GDP)	d(AVERAGE)	d(INFLATION)	d(OPEN)	d(UNEMPLOYMENT)	d(POL_STA)	d(CONTROL_COR)	d(FISCAL_FREE)	d(TRA_FREE)	d(TRA_FREE)
With Constant	t-Statistic	-14.11	-10.86	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00
		***	***	***	***	***	**	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-19.82	-14.56	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.04	0.00	0.03	0.00	0.00	0.00
		***	***	***	**	***	**	***	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-12.36	-11.13	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***

Note :

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By: Dr. Imadeddin AlMosabbah College of Business and Economics Qassim University-KSA

تبين نتائج الجدول رقم (3) ورقم (4) أن المتغيرات (LFDI , AVERAGE, INFLATION, OPEN, CONTROL_COR , FISCAL , TRA)

ليست مستقرة عند المستوى بالنسبة للاختبارين عند مستوى معنوية 5% لكنها تصبح مستقرة بعد إدخال الفروق الأولى لها، أما (GDP , ECO_GROWTH, UNME , POL_STA) لا تحتوي على جذر وحدة أي أنها مستقرة عند المستوى (عند مستوى معنوية 5%).

2.1.5 اختبار درجة التباطؤ: VAR Lag Order Selection Criteria

الجدول رقم (5): اختبار درجة التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LFDI GDP AVERAGE INFLATION OPEN ECO_GROWTH POL_STA CONTROL_CORR FISCAL_FREE						
Exogenous variables: C						
Date: 03/30/20 Time: 17:48						
Sample: 1995 2019						
Included observations: 24						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-354.1023	NA	111.9519	30.25853	30.70030	30.37573

1	-200.6695	179.0050*	0.434871*	24.22246*	28.64016*	25.39448*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5)، واعتمادا على نتائج LR, FPE, AIC, SC, HQ أن درجة التباطؤ عند الدرجة الأولى.

3.1.5. اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

التكامل المشترك وفقا لـ (Pesaran, Shin & Smith, 2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار الفرضية التالية:

$$\{H_0: C1=C2=C3=C4=C5=C6=C7=C8=C9=C10=C11=C12=...=C18=0\}$$

$$\{H_1: C1 \neq C2 \neq C3 \neq C4 \neq C5 \neq C6 \neq C7 \neq C8 \neq C9 \neq C10 \neq C11 \neq C12 \neq ... \neq C18 \neq 0\}$$

$$\begin{aligned} \text{LFDI} = & C(1)*\text{LFDI}(-1) + C(2)*\text{GDP} + C(3)*\text{GDP}(-1) + C(4)*\text{AVERAGE} + C(5)*\text{AVERAGE}(-1) + C(6)*\text{INFLATION} + \\ & C(7)*\text{INFLATION}(-1) + C(8)*\text{OPEN} + C(9)*\text{OPEN}(-1) + C(10)*\text{ECO_GROWTH} + C(11)*\text{ECO_GROWTH}(-1) + \\ & C(12)*\text{UNEMPLOYMENT} + C(13)*\text{POL_STA} + C(14)*\text{CONTROL_CORR} + C(15)*\text{FISCAL_FREE} + C(16)*\text{FISCAL_FREE}(-1) + \\ & C(17)*\text{TRA_FREE} + C(18) \end{aligned}$$

يعتمد الاختبار على احصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي: إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم

الدرجة فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل

فرضية العدم وجود علاقة تكامل مشترك. (Pesaran and al, 2001)

الجدول رقم (6): اختبار حدود ARDL Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.390988	10%	1.76	2.77
k	10	5%	1.98	3.04
		2.5%	2.18	3.28
		1%	2.41	3.61
Actual Sample Size		24	Finite Sample: n=35	
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1

Finite Sample: n=30			
	10%	-1	-1
	5%	-1	-1
	1%	-1	-1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

من خلال الجدول 6. نلاحظ أن قيمة F-stat تساوي 8.39 وبالتالي فهي أكبر من الحد العلوي II Bound للقيمة الحرجة عند

مختلف درجات معنوية (10%,5%,2.5%,1%) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4.1.5 تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL

بما أن نتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات عن طريق اختبار F-Bounds Test، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة

التوازنية طويلة الأجل، ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير بواسطة (ARDL (1.1.1.1.1.0.0.0.1.0)

و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (7) نتائج تقدير نموذج طويل الأجل وقصير الأجل:

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LFDI)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 0, 0, 0, 1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/30/20 Time: 18:13				
Sample: 1995 2019				
Included observations: 24				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.14461	5.392142	5.405015	0.0017
LFDI(-1)*	-1.165539	0.272792	-4.272636	0.0052
GDP(-1)	-0.828647	0.762404	-1.086887	0.3188
AVERAGE(-1)	0.112561	0.031193	3.608555	0.0113
INFLATION(-1)	-0.162104	0.076271	-2.125362	0.0777
OPEN(-1)	-0.186606	0.032327	-5.772463	0.0012
ECO_GROWTH(-1)	-0.486796	0.203590	-2.391066	0.0539
UNEMPLOYMENT**	0.199931	0.070545	2.834100	0.0298
POL_STA**	-2.041763	0.831089	-2.456731	0.0493
CONTROL_CORR**	9.468839	2.385367	3.969553	0.0074
FISCAL_FREE(-1)	-0.130845	0.040990	-3.192083	0.0188
TRA_FREE**	-0.111115	0.038891	-2.857125	0.0289
D(GDP)	1.506381	0.567579	2.654046	0.0378
D(AVERAGE)	0.058822	0.016273	3.614782	0.0112

D(INFLATION)	-0.008285	0.069830	-0.118650	0.9094
D(OPEN)	0.049743	0.047538	1.046399	0.3357
D(ECO_GROWTH)	-0.169866	0.122037	-1.391930	0.2133
D(FISCAL_FREE)	-0.062593	0.030330	-2.063740	0.0846

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.710956	0.672167	-1.057707	0.3309
AVERAGE	0.096574	0.021229	4.549110	0.0039
INFLATION	-0.139081	0.042685	-3.258315	0.0173
OPEN	-0.160103	0.037711	-4.245466	0.0054
ECO_GROWTH	-0.417657	0.182167	-2.292717	0.0617
UNEMPLOYMENT	0.171535	0.058452	2.934617	0.0261
POL_STA	-1.751775	0.892111	-1.963628	0.0972
CONTROL_CORR	8.123997	1.960811	4.143181	0.0061
FISCAL_FREE	-0.112261	0.043379	-2.587903	0.0413
TRA_FREE	-0.095334	0.026400	-3.611101	0.0112
C	25.00525	3.539221	7.065184	0.0004

EC = LFDI - (-0.7110*GDP + 0.0966*AVERAGE - 0.1391*INFLATION - 0.1601

*OPEN - 0.4177*ECO_GROWTH + 0.1715*UNEMPLOYMENT - 1.7518

*POL_STA + 8.1240*CONTROL_CORR - 0.1123*FISCAL_FREE - 0.0953

*TRA_FREE + 25.0053)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

• تقدير نموذج الأجل الطويل:

من خلال الجدول رقم (7): نلاحظ مايلي:

قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المتغير المستقل منعدمة فإن القيمة المضافة في نوعية المؤسسات تكون عند حدود 25.01، وهي ذات معنوية (عند مستوى 1%) لأن $(P < 0.01)$. إشارة معامل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة في نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي غير معنوية. إشارة معامل متوسط نصيب الفرد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و متوسط نصيب الفرد، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث بلغت قيمة المعامل 0.09 وتشير هذه القيمة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي هذه تدفقات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.09%.

إشارة معامل التضخم سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة في نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.13- وتشير هذه القيمة إلى زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.13%.

إشارة معامل تجارة البضائع بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة في نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 1 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.16- وتشير هذه القيمة إلى زيادة تجارة البضائع بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.16%.

إشارة معامل النمو الاقتصادي سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة في نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 10 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.41- وتشير هذه القيمة إلى زيادة النمو الاقتصادي بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.41%.

إشارة معامل معدل البطالة موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و متوسط نصيب الفرد، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.17 وتشير هذه القيمة إلى زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.17%.

إشارة معامل الاستقرار السياسي سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة في نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 10 %، حيث بلغت قيمة المعامل 1.75- وتشير هذه القيمة إلى زيادة الاستقرار السياسي بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.75%.

إشارة معامل مكافحة الفساد موجبة، تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة و متوسط نصيب الفرد، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 1 %، حيث بلغت قيمة المعامل 8.12 وتشير هذه القيمة إلى زيادة مكافحة الفساد بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 8.12%.

إشارة معامل الحرية المالية سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة في نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.11- وتشير هذه القيمة إلى زيادة الحرية المالية بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.11%.

إشارة معامل الحرية التجارية سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة في نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي 5 %، حيث بلغت قيمة المعامل 0.09- وتشير هذه القيمة إلى زيادة الحرية التجارية بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.09%.

• تقييم نموذج قصير الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)

يعمل نموذج تصحيح الخطأ ECM على تحديد الدالة في المدى القصير ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل. ومن

خلال الجدول الموالي نلاحظ ما يلي:

الجدول رقم (8): نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	1.506381	0.164380	9.163989	0.0001
D(AVERAGE)	0.058822	0.004682	12.56338	0.0000
D(INFLATION)	-0.008285	0.011808	-0.701663	0.5092
D(OPEN)	0.049743	0.014369	3.461775	0.0134
D(ECO_GROWTH)	-0.169866	0.036218	-4.690130	0.0034
D(FISCAL_FREE)	-0.062593	0.010457	-5.985506	0.0010
CointEq(-1)*	-1.165539	0.069005	-16.89064	0.0000
R-squared	0.989929	Mean dependent var	0.209053	
Adjusted R-squared	0.986375	S.D. dependent var	1.869968	
S.E. of regression	0.218275	Akaike info criterion	0.032370	
Sum squared resid	0.809947	Schwarz criterion	0.375969	
Log likelihood	6.611564	Hannan-Quinn criter.	0.123527	
Durbin-Watson stat	2.637297			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% وذلك لأن $(P=0.00 < 0.01)$. ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق $CointEq(-1) = -1.16$ ، ويعني هذا حوالي 116% من إنحراف قيمة القيمة المضافة في السنة السابقة عن قيمة التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية. ومنه نستنتج أن هناك تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

● معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared

بلغت قيمته $Adjusted\ R-squared = 0.9863$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 98.63% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 1.37% يعود إلى عوامل أخرى أو متغيرات أخرى لم تندرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي ε_t .

5.1.5. الاختبارات التشخيصية للنموذج

● اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

نستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، ونتائج هذا الاختبار موضحة فيما يلي: فرضية العدم (H_0): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

الجدول رقم (9) اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.029842	Prob. F(2,4)	0.1581
Obs*R-squared	14.45696	Prob. Chi-Square(2)	0.0007

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

من خلال الجدول 9. نلاحظ أن القيمة الاحتمالية F-stat بلغت 3.02 عند مستوى دلالة 0.15 أكبر من 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

• اختبار تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARCH

هناك عدة اختبارات للكشف على تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار ARCH يعتمد هذا الاختبار مضاعف لاغرانج

LM

الجدول رقم (10): اختبار Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.566725	Prob. F(2,19)	0.5767
Obs*R-squared	1.238531	Prob. Chi-Square(2)	0.5383

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

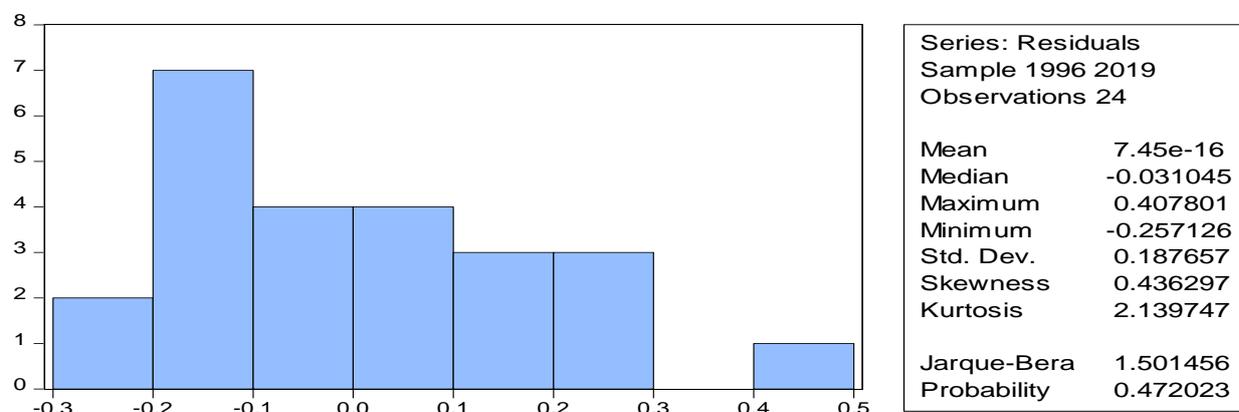
من خلال الجدول 10 يظهر اختبار ARCH أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% (0.05) ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

• اختبار التوزيع الطبيعي

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار Jarque-Bera كما هو موضح في الشكل

الموالي:

الشكل رقم (2): نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي



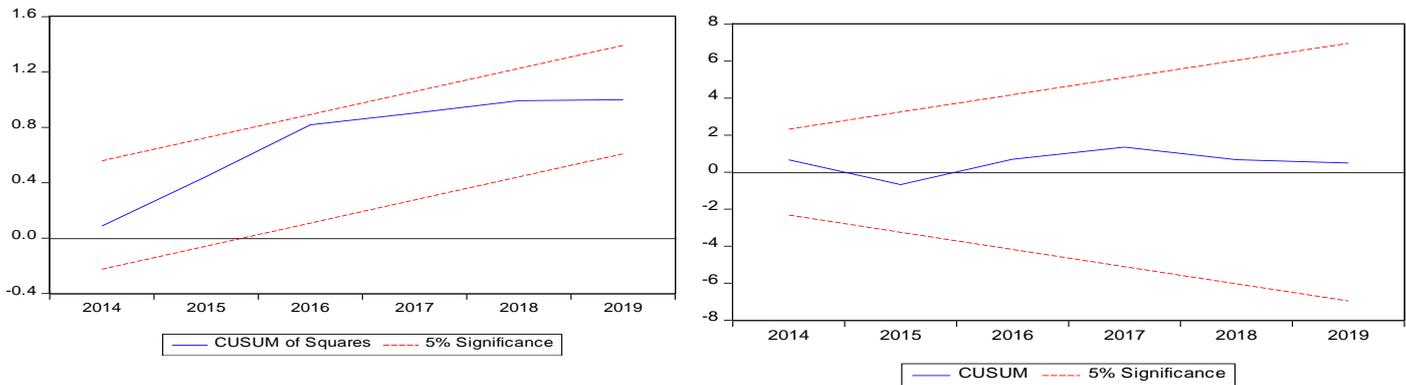
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

من خلال الشكل 2 نلاحظ أن قيمة اختبار Jarque-Bera تساوي 1.50 باحتمال أكبر من 5% ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة الذي تنص على أن بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي. (P-Value=0.47>0.05)

• اختبار استقرار الهيكل للنموذج

لإختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM Test و اختبار مجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares Test .

الشكل رقم (3): اختبار ثبات أو استقرار نموذج



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews.10)

يتضح من خلال اختبارين CUSUM Test و CUSUM of Squares Test أن المعاملات المقدره للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة نظرا لوقوع الرسم البيانيين لاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على أثر نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2019). وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL توصلنا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، الجودة المؤسسية الاقتصادية و الجودة المؤسسية السياسية. توصلت الدراسة بعد اختبار الحدود للتكامل المشترك من خلال F-stat، إلى وجود تكامل مشترك بين نوعية أداء المؤسسات الاقتصادية والسياسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن النموذج ARDL والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعية المؤسسات، وقد أعطى نتيجة إيجابية إثباتا لصحة الفرضية الأولى. نلاحظ أن معامل الاستقرار السياسي سالب، راجع بالأساس إلى ضعف الإطار المؤسسي السياسي والاقتصادي بالجزائر نتيجة أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي خلال فترة التسعينات. وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق بين الأداء المؤسسي إقتصاديا وسياسيا بحجم تدفقات رأس المال الأجنبي، وهذا إثباتا لصحة الفرضية الثانية.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن الاستنتاج ب إقأن النوعية المؤسسية الاقتصادية والسياسية يعتبران من العوامل الأساسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بالإضافة إلى ذلك يجب تحسين مناخ استثماري جيد لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب، من أجل الخروج من دوامة التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنوع الاقتصادي. خاصة وأن الجزائر في مراتب متأخرة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، مما يعكس صعوبة القيام بالاستثمار، وعزوف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها.ويمكن إدراج بعض الملاحظات التي نعتبرها نتائجا للبحث :

- عدم استقرار ووضوح للسياسة المالية من حيث التحفيز الضريبية.
 - عدم استقرار وثبات قيمة العملة المحلية، وضعف القدرة الشرائية، وبالتالي ضعف السوق الاستهلاكية.
 - بنية تحتية هشة، وبيئة أعمال غير مؤهلة.
 - منظومة تشريعية غير مشجعة لاستقطاب الاستثمار، مع عدم ثبات القوانين بما يضمن حقوق المستثمرين.
 - انتشار ظاهرة الفساد ومنظومة إدارية بيروقراطية غير محفزة للاستثمار.
 - مؤسسات سياسية غير مواكبة للتطورات الاقتصادية، وغير متناسقة مع الإصلاحات.
 - إهمال البعد المؤسسي في السياسات الاقتصادية.
- وكنتيجة نهائية، لا يمكن تحقيق مستويات مقبولة للنمو الاقتصادي عن طريق صفات إصلاحية فقط، مالم يصاحبها إصلاحات مؤسسية تعطي توافقا وانسجاما تامين بين البعد المؤسسي بكل مكوناته السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والتعليمية والحوكمة في الحكم، وتلك الإصلاحات التي تمس السياسات الاقتصادية المنتهجة. ولذلك فالعلاقة وطيدة بين كل متغيرات الاقتصاد والبعد المؤسسي لتحقيق النمو، ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. خاصة وأن ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية وموقع جغرافي وحجم لسوقها، يؤهلها لأن تكون وجهة هامة للاستثمار الأجنبي، اذا تضافرت الجهود بنية صادقة وإرادة صلبة في اتباع سياسة متكاملة تعلقو فوق كل الاعتبارات المعرقة لتدفقه.

قائمة المراجع:

- 1- Huifen Cai, A. Y. (2018). Host Country Institutions and Firm-level RandD Influences: An Analysis of European Union FDI in China, *Research in International Business and Finance*, RIBAF 944.
- 2- A Bevan و Estrin and K. Meyer S. (2004). Foreign investment location and institutional development in transition economies. *International Business Review*. 64-43، (1) 13،
- 3- Agyenim Boateng Yilmaz Guney Huifen Cai. (2018). Host Country Institutions and Firm-level RandD Influences: An Analysis of European Union FDI in China. *Research in International Business and Finance*. 944.
- 4- Bailey, N. (2017). Exploring the relationship between institutional factors and FDI attractiveness: A meta-analytic review. *International Business Review*, 27, 139-148.
- 5- Carril- Caccia F و Milgram-Baleix J, Paniagua J. (2019). Foreign Direct Investment in oilabundant countries. *The role of institutions*. 23-1، (4) 14،
- 6- F Schneider و B. S. Frey. (1985). Economic and political determinants of foreign direct investment. *World Development*، (13) 2، 175-161.
- 7- Gastanaga V. M, J. B., & and B, P. (1998). Host country reforms and FDI inflows: How much difference do they make? *World Development*, 26(7), 1299-1314.
- 8- Samina Sabir, Anum Rafique و Kamran Abbas. (2019). Evidence from developed and developing countries. *Institutions and FDI Financial Innovation*. 20-1، (8) 5،
- 9- البنك الدولي، و مؤسسة التمويل الدولية. (2009). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 "مقارنة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلدا". الولايات المتحدة الأمريكية: دار النشر بالجريف ماکمیلان واشنطن.
- 10- بن لكحل محمد أمين. (2017). جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي. المديّة-الجزائر: مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة-، جامعة يحيى فارس.
- 11- تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية. (2019, 06 02). تم الاسترداد من <https://www.heritage.org/index/ranking>.
- 12- دليل المؤشر: (2014). (79.9-70): حرية اقتصادية شبه كاملة، (80-100): حرية اقتصادية كاملة حسب Institute Heritage. Foundation and Newspaper Wall Street

- 13- سي جيلالي هاشمي، و مختاري فيصل. (2019). أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 03، (المجلد 06)، 58 - 77.*
- 14- عبدوس عبد العزيز، و بن حدو امنية. (2019). أثر الاستثمار الأجنبي على التنوع الاقتصادي بالدول المغرب العربي(الجزائر، المغرب، تونس). *مجلة البشائر الاقتصادية، 02 (مجلد الخامس)، 63-76.*